الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الـديـوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

Press Summary



نشـــــاط الوزيـــــر

Minister's activity

الشراكة الثنائية

bilateral partnership

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية

14 نوفمبر 2026 - 12:42

الجزائر وكندا تبحثان تطوير الشراكة بمجالي الزراعة والتجارة

بقلم نادية بن طاهر



بحث وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، مع سفيرة كندا لدى الجزائر، روبن وتلوفر، سبل تعزيز الأولويات المشتركة في مجالي الزراعة والتجارة.

وحسب بيان نشرته السفارة الكندية، أكد هذا اللقاء الودي والبنّاء متانة أواصر الصداقة العريقة بين البلدين.

كما أكد اللقاء، التزام البلدين المتبادل بتعميق التعاون الثنائي وفتح آفاق جديدة للشراكة في مجالات الزراعة والغابات والصيد البحري.

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية إخبارية

الصفحة: 05

خالدي يستقبل سفيرة كندا

نحو تعاون جزائري كندي في مجالي الزراعة والتجارة



■ بحث وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، مع سفيرة كندا لدى الجزائر، روبن وتلوفر، سبل تعزيز الأولويات المشتركة في مجالي الزراعة والتجارة. وحسب بيان نشرته السفارة الكندية، أكد هذا اللقاء الودي والبنّاء متانة أواصر الصداقة العريقة بين البلدين. كما أكد اللقاء، التزام البلدين المتبادل بتعميق التعاون الثنائي وفتح آفاق جديدة للشراكة في مجالات الزراعة والغابات والصيد البحري. ■ ق.ج

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 02

في مجالي الزراعة و التجارة

الجزائر وكندا تبحثان سبل تعزيز التعاون الثنائي

بحث وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري سيد علي خالدي ، مع سفيرة كندا لدى الجزائر ، روبن وتلوفر ، سبل تعزيز الأولويات المشتركة في مجالي الزراعة والتجارة ، وحسب بيان نشرته السفارة الكندية ، أكد هذا اللقاء الودي والبنّاء متانة أواصر الصداقة العريقة بين البلدين ، كما أكد اللقاء ، التزام البلدين المتبادل بتعميق التعاون الثنائي وفتح آفاق جديدة للشراكة في مجالات الزراعة والغابات والصيد البحري .

ز.ط

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Fisheries and Aquaculture

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة06

المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات بوزارة الفلاحة، ميلود تريعة، لـ"الخبر"

"قروض بلا فوائد للصيادين لعصرنة السفن"

• ملف بعث الصيد الشرعي للمرجان أصبح جاهزا وينتظر الضوء الأخضر من السلطات • الجزائر تحصل على حصة بـ99 طنا لصيد سمك الدوراد كوريفان

• إستراتيجية جديدة لتسمين التونة الحية لضمان توفيرها في السوق الوطنية طوال السنة

كشف المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ميلود تريعة، عن الإستراتيجية الجديدة للوزارة بعصرنة أسطول الصيد البحري وتربية المائيات، في خطوة تعكس الجهود المستمرة لتعزيز الاقتصاد الأزرق، حيث تم استحداث نظام جديد لتقديم قروض دون فوائد، موجّهة خصيصا لمساعدة الصيادين على عصرنة سفنهم المتوقفة وتزويدها بالوسائل الحديثة، وبعث مخطط لرفع تربية المائيات وإنتاج الأعلاف داخل الوطن. وأضاف تريعة، في حوار خص به "الخبر"، أنه في المقابل سيتم استغلال اتفاقيات الصيد مع الدول الصديقة لتعزيز التعاون الدولي، على غرار دخول الاتفاقية المبرمة مع الموريتانيين حيز الخدمة نهاية جانفي 2027 بحصة قدرها 31 ألف طن تمثل زيادة بـ30 بالمائة في الإنتاج الوطني، ما سينعكس آليا على تراجع أسعار البيع في الأسواق، في الوقت الذي تحدث عن بوادر بعث ملف صيد المرجان المجمّد منذ 2011 بعد استكمال هذا الملف الذي ينتظر الضوء الأخضر من رئيس الجمهورية.

حاورته: رشيدة بلوم



أين وصل مخطط الصيد البحري الذي ينتظر من خلاله توفير الأسماك للمستهلك طول السنة وبأسعار معقولة؟

● هناك إستراتيجية وطنية جديدة للنهوض بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، في خطوة طموحة لتعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني، حيث وضعت وزارة الفلاحة والصيد البحري مخطط عمل شامل يهدف إلى عصرنة القطاع، والرفع من قدراته الإنتاجية، مع التركيز على تربية المائيات كركيزة أساسية لتحقيق الوفرة السمكية.

كيف ذلك؟

● من خلال تشخيص شامل وتحديات هيكلية، حيث كشف التشخيص الميداني الذي أجرته الوزارة خلال السنوات الخمس الأخيرة عن وضعية تتطلب تدخلا عاجلا؛ والمنطلق على الشريط الساحلي الجزائري الذي يمتد على مسافة 1600 كيلومتر، ويضم أكثر من 44 ميناء صيد. ورغم هذه المؤهلات، أظهرت البيانات أن أكثر من 70 بالمائة من أسطول الصيد البحري يتكون من سفن صيد صغيرة (حرفية)، وهي سفن تفتقر إلى القدرة على ارتياد أعالي البحار والمياه العميقة، واقتصار نشاطها على المناطق الساحلية الأولى. إلى جانب ذلك، يواجه القطاع عوائق إدارية ومالية، أبرزها توقف نسبة معتبرة من أسطول الصيد تجاوزت الـ 30 بالمائة عن النشاط، لأسباب إدارية ومالية تحول دون عصرنة السفن. وفي المقابل، تحظى القطاعات الفلاحية اليوم بتسهيلات واسعة في الحصول على القروض البنكية كالقرض الموسمي وقرض الاستثمار.

وكيف تم حل مشكلة القروض؟

● هذا الوضع دفع الوزارة الوصية إلى استحداث نظام جديد لتقديم قروض بدون فوائد، موجّهة خصيصا لمساعدة الصيادين على عصرنة سفنهم المتوقفة وتزويدها بالوسائل الحديثة.

تربية المائيات أحد البدائل التي تعتمدها دول رائدة في رفع الإنتاج، أين وصل هذا الخيار لدينا؟

● على الرغم من الزيادة المسجلة في عدد السفن بين عامي 2020 و2025، إلا أن الإنتاج الوطني لم يواكب هذه الزيادة بالشكل المطلوب، مستقرا في معدل يتراوح بين 100 ألف و120 ألف طن سنويا، ويرجع ذلك أساسا إلى محدودية المخزون السمكي الطبيعي، مما فرض ضرورة الاستغلال العقلاني والمستدام لهذه الثروة، وتوجيه الأنظار نحو تربية المائيات التي باتت تمثل 52 بالمائة من الإنتاج العالمي. وفي هذا السياق، وضعت الوزارة خطة استعجالية لمضاعفة إنتاج تربية المائيات البحرية والقارية، حيث تم رفع الإنتاج في فترة وجيزة ليصل إلى ما بين 14 ألف و25 ألف طن. وقد شملت هذه الخطة استغلال مناطق الصيد غير المستغلة، بوضع أسطول خاص بالصيد في عرض البحر بالمناطق التي تشهد شحا في استغلالها، وتطوير تربية المائيات المدمجة في الفلاحة بإدماج أحواض السقي الفلاحي في إنتاج الأسماك، مما يوفر على الفلاح تكاليف الأسمدة ويساهم في رفع الإنتاج الوطني.

وقمنا بإحصاء عام لأحواض السقي الفلاحي عبر جميع الولايات في 2024، لإعداد مخطط لزيادة إنتاج تربية المائيات، وشعبة المحاريات مثل الجمبري، حيث تم وضع مخطط خاص بمفرخة عام 2027 لإنتاج صغار الجمبري، إلى جانب محطة كبيرة في ولاية ورقلة تضم أحواضا ومصنعا لإنتاج الأعلاف الخاصة بالجمبري.

ما هو الرهان اليوم في خيار تربية المائيات؟

● تُولي السلطات أهمية بالغة لتربية المائيات نظرا لإيجابياتها المتعددة، أبرزها القدرة على التحكم في الإنتاج والوفرة طوال العام، كما تسعى إلى توطين إنتاج الأعلاف في الجزائر وإنتاج أسماك المياه العذبة، فضلا عن الأسماك الكبيرة، مما يسهم بشكل مباشر في خفض تكاليف الإنتاج، ومواكبة الأسواق العالمية التي تشهد ارتفاعا مستمرا في أسعار المدخلات كالأعلاف والمنتجات البيولوجية. وستكون هناك ورشة وطنية خاصة بتربية المائيات تشارك فيها كل القطاعات المعنية، ونخرج بمخطط عمل لتعزيز هذا النشاط أكثر.

لكن مشكل ارتفاع الأسعار لا يزال يطرح، هل هناك جديد حول تراجعها نسبيا؟

● تسعى السلطات العمومية إلى إحداث نقلة نوعية عبر تعزيز التنسيق المشترك بين مختلف القطاعات الوزارية، ويأتي هذا التوجه في ظل مساعي إنشاء شبكة واسعة من نقاط البيع المباشرة تغطي كافة ولايات الوطن، بهدف الوصول إلى نحو عشر نقاط بيع في كل ولاية، مما يضمن تحديد الأسعار وتسويق المنتجات بأسعار مدروسة، وفي متناول المواطن. والعمل جار لتوسيع هذه الشبكة لتدخل حيز الخدمة تدريجيا، مع وجود مساعي حثيثة لتكون عدة نقاط بيع نشطة قبل حلول شهر رمضان المقبل، مع العلم أن التجارب السابقة التي أجريت خلال شهر رمضان أثبتت نجاحها، بفضل مساهمة المنتجين أنفسهم الذين تجاوبوا بإيجابية عبر طرح الأسماك، وسائر المنتجات المستخلصة من تربية المائيات بأسعار

أين وصل ملف التفاوض مع موريتانيا للصيد بمياهها الإقليمية؟

● الركيزة الثانية التي تعتمدها الإستراتيجية الوطنية هي الذهاب إلى استغلال اتفاقيات الصيد مع الدول الصديقة لتعزيز الإنتاج الوطني، حيث شهدت السنة الماضية مفاوضات مكثفة قادتها وزارة الفلاحة والصيد البحري، وممثلو وزارة الخارجية الجزائرية مع نظيرتهم في دولة موريتانيا، توجت بالاتفاق على تخفيض مستحقات الولوج إلى 50 بالمائة، مع استغلال حصة أولية تقدر بـ 31 ألف طن. وقد جرى التوقيع على البرنامج التنفيذي لهذا الاتفاق بين الطرفين في 7 أفريل 2025، حيث عبر المهنيون ومصنعو السفن عن جاهزيتهم التامة لدخول هذه الأنشطة حيز التنفيذ. ويهدف هذا المسعى، في إطار الاتفاقيات الدولية مع دول صديقة مثل موريتانيا، إلى بناء أسطول وطني خاص بالصيد في أعالي البحار، والحصة المسموح بها مهمة جدا وتمثل 30 بالمائة من الإنتاج، وسيكون لها أثر واضح على الوفرة والأسعار، وهي النسبة المرشحة للارتفاع وستدخل حيز التنفيذ نهاية جانفي 2027، علاوة على أن توسيع هذه الاتفاقيات وارد جدا مع دول إفريقية رائدة في إنتاج الأسماك بأنواعها، خاصة إذا نجحت التجربة مع موريتانيا.

شاركتم مؤخرا في أشغال الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، هل من جديد بخصوص الجزائر؟

● نعم، عدنا بمكسب مهم وهو منح الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط حصة رسمية بـ99 طنا كمرحلة أولية لصيد سمك الدوراد كوريفان ابتداء من سنة 2027، وهذا إنجاز مهم سبق لدول أخرى كإيطاليا ومصر أن استفادت منه. وهذا النوع من الأسماك له قيمة تجارية، وهو مدخول إضافي، والمهم في هذا المكسب أنهم استبقوا هذا النوع من الأسماك، بالتكوين في تقنيات صيده، لأن للصيادين التونسيين طريقة تقليدية في تجميعه لكنها ناجحة جدا، ستسمح للصيادين الجزائريين الذين تلقوا تكوينا في طريقة صيده من تحقيق المهمة بنجاح.

بعد استرجاع حصة صيد التونة، هل هناك جديد حول هذا الملف وحول صيد هذا النوع المهم؟

● على صعيد صيد التونة الحمراء، تمتلك الجزائر حاليا أسطولا يقدر بـ 41 سفينة، وفي إنجاز بارز تم تسجيله في نوفمبر 2025، نجحت الجزائر في استرجاع حصتها التاريخية كاملة، والتي كانت قد تراجعت بنسب معتبرة لفترة طويلة عند حدود الـ 5 إلى الـ 10 بالمائة. وكخطوة أولية، تم استرجاع 467 طنا، لتشهد الحصة الإجمالية الحالية ارتفاعا ملحوظا يقدر بـ 2465 طنا، والأكثر أهمية هو إدراج بند في المفاوضات يضمن متابعة ملف الجزائر حتى عام 2028 لاستكمال التعويض عن الأضرار التي لحقت بالقطاع منذ عام 2011.

وفي ظل تراجع أسعار التونة الحمراء في الأسواق العالمية، وضعت الوزارة إستراتيجية جديدة ترتكز على الانتقال إلى تسمين التونة الحية، وقد تجسد ذلك في إرساء مزرعة أولية بولاية تلمسان، إلى جانب تلقي طلبات رسمية من مستثمرين جدد للاستثمار في هذا المجال. كما تسعى السلطات إلى الاستفادة من خبرات الدول الصديقة الكبرى في استهلاك وأستيراد التونة، من خلال إشراكها تقنيا في مسار التسمين؛ وهو ما سيسمح بمضاعفة الإنتاج، ورفع القيمة السوقية للأسماك، وتوفير المادة في السوق الوطنية طوال العام وليس فقط خلال عمليات الصيد الموسمي.

وإلى جانب ذلك، شهد الموسم الحالي مراجعة شاملة للأطر القانونية والتشريعية المنظمة لصيد التونة الحمراء، بهدف إدراج الوسائل والتكنولوجيات الحديثة، وضمان استدامة الثروة السمكية عبر منع أي تجاوزات أو عقوبات قد تؤثر على حصص الجزائر المستقبلية.

المرجان ملف اقتصادي بامتياز، سجل صعودا ونزولا في السنوات الأخيرة، أين استقر هذا الأخير؟

● فيما يتعلق بملف استغلال المرجان الأحمر المتوقف منذ سنة 2001، تم وضع أطر قانونية جديدة تضمن استغلال هذا المورد الثمين بطريقة مستدامة، وتعتمد المقاربة الجديدة على فتح مناطق استغلال محددة في مدة زمنية معينة (خمس سنوات) وبحصص محددة بدقة (لا تتجاوز الـ 100 كيلوغرام في المنطقة الواحدة)، تليها فترة غلق للمنطقة للسماح للثروة بالتعافي والتجدد، وذلك في إطار خطة محكمة تحمي الموارد وتضمن تطويرها وفق أحدث المعايير التكنولوجية والوقائية، حيث يتم وضع اللمسات الأخيرة لعرض هذه المقاربة على وزير القطاع، تمهيدا لرفعها إلى السيد رئيس الجمهورية.

وقطع الملف أشواط مهمة بهدف وقف الاستغلال العشوائي، بتسخير التجهيزات الطبية لضمان سلامة الغطاسين، ففي إطار الحرص المستمر على سلامة الغطاسين وحمايتهم، تم توفير كافة التجهيزات الطبية اللازمة لضمان حياتهم وظروف عملهم الآمنة، وقد تم وضع جميع التجهيزات والترتيبات اللوجيستية اللازمة ميدانيا. وتؤكد المعطيات الحالية أن كافة الأطر القانونية والإجراءات التنظيمية أصبحت جاهزة تماما، ويعكس هذا التنسيق الشامل حرص الدولة على توفير بيئة عمل آمنة ومدروسة لجميع الغطاسين، مدعومة بإطار قانوني متكامل يمهد لمرحلة جديدة

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 16

اتفاقية تعاون بين "جامعة الجزائر3" ومديرية الصيد البحري

وقّعت جامعة الجزائر 3 اتفاقية إطار للتعاون والشراكة مع المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، بهدف تعزيز التعاون بين الجامعة ومحيطها المؤسساتي والاقتصادي، وتوظيف الخبرات العلمية والبحثية في خدمة القطاع. وجرت مراسم التوقيع بين مدير الجامعة، البروفيسور خالد رواسكي، والمدير العام للصيد البحري وتربية المائيات، ميلود تريعة، بالتزامن مع الإعلان الرسمي عن انطلاق برنامج تكويني لفائدة إطارات وموظفي المديرية. وتتضمن المرحلة الأولى من البرنامج دورة تكوينية نظمها مركز التكوين المتواصل بجامعة الجزائر 3، تحت عنوان "تعزيز الشفافية والوقاية من مخاطر الفساد في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر"، لفائدة 70 إطارًا وموظفًا من الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة والمؤسسات تحت الوصاية. ولضمان التأطير الأكاديمي للدورة، سخّرت الجامعة ستة أساتذة ومكونين متخصصين، لتقديم برنامج يجمع بين التأصيل القانوني والجوانب التطبيقية، بما يسهم في ترسيخ ثقافة النزاهة والحوكمة الرشيدة وتعزيز كفاءة التسيير الإداري والمالي في القطاع.

وتشمل الاتفاقية، إلى جانب التكوين المستمر وتأهيل الموارد البشرية، استقبال طلبة الجامعة في تربصات ميدانية، والتأطير المشترك لمذكرات التخرج، وتنظيم الأيام الدراسية والملتقيات، فضلًا عن إنجاز البحوث التطبيقية وتقديم الاستشارات العلمية التي من شأنها الإسهام في تطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات. وأكدت جامعة الجزائر 3، من خلال هذه الشراكة، التزامها بتسخير إمكاناتها البحثية والبيداغوجية لخدمة التنمية المستدامة وتعزيز التكامل بين الجامعة ومختلف القطاعات.

ق.م

المساء

فتح أولى الدورات التكوينية لفائدة إطارات المديرية العامة

اتفاقية تعاون بين جامعة الجزائر3 وقطاع الصيد البحري

وقعت جامعة الجزائر3، على اتفاقية إطار للتعاون والشراكة مع المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، مع الإعلان عن الانطلاق الرسمي للبرنامج التكويني لفائدة إطاراتها.

وفي بيان صادر عن هذه المؤسسة الجامعية، فإن الاتفاقية التي وقع عليها كل من مدير جامعة الجزائر 3 السيد خالد رواسكي، والمدير العام للمديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات السيد تريعة ميلود، تأتي في إطار "انفتاح الجامعة على محيطها المؤسساتي والاقتصادي وتجسيدا لإستراتيجية الدولة الرامية إلى مد جسور التكامل بين المعرفة العلمية والتطبيق الميداني.

وخلال مراسم التوقيع وافتتاح الدورة التكوينية الأولى لفائدة إطارات المديرية العامة، نوه مدير الجامعة، بأهمية هذه الشراكة الإستراتيجية في ربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، فيما أشاد المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات من جانبه بدور الجامعة باعتبارها "بيت خبرة"، مبرزا أن الانطلاق الرسمي للبرنامج التكويني يشكل "خطوة تجسد التفعيل الفوري والميداني لبنود هذه الاتفاقية.

وأشار البيان إلى أن هذه الانطلاقة تندرج ضمن أولى الدورات التكوينية التي ينظمها مركز التكوين المتواصل بالجامعة لفائدة 70 إطارا وموظفا من الإدارة المركزية والمصالح غير المركزة والمؤسسات تحت الوصاية، تحت عنوان: «تعزيز الشفافية والوقاية من مخاطر الفساد في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر» وذلك يومي 14 و15 نوفمبر الجاري".

ق-!

الفلاحـــــــة

Agriculture

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
13:14 14/11/2026

الجزائر تعزز آليات التثمين والحماية في الأسواق الخارجية
الوسم الوطني.. خمس منتجات ذات جودة عالية ضمن القائمة

بقلم:سارة.ن



الانتهاء من إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالوسم الوطني

أنهت السلطات الوصية إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالوسم الوطني للمنتجات الفلاحية ذات الجودة العالية لخمس منتجات، هي اللحوم الحمراء للأغنام، التمور، الزعفران، زيت الزيتون والكسكسي.

وتواصل الجزائر جهودها الرامية إلى التعريف بمنتجاتها الفلاحية ذات الجودة العالية وتثمينها، مع تعزيز حمايتها في الأسواق الدولية، على غرار "دقلة نور" لمنطقة طولقة والتين المجفف لبني معوش.

صرحت نعيمة بوراس، نائب مدير مكلفة بالوسم بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري أنه تم الانتهاء من إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالوسم الوطني للمنتجات الفلاحية ذات الجودة العالية لخمس منتجات، ويتعلق الأمر باللحوم الحمراء للأغنام، التمور، الزعفران، زيت الزيتون والكسكسي.

وضع مرجعيات تقنية ونوعية ملائمة للمنتجات المعنية

وأوضحت بوراس لوكالة الأنباء الرسمية، أنه تم تنظيم ورشات تقنية خلال شهر سبتمبر المنصرم بالجزائر العاصمة، في إطار توأمة مؤسساتية، لدراسة وتقييم دفاتر الشروط المتعلقة بهذه المنتجات.

وهدفت هذه الورشات، على وجه الخصوص، إلى دراسة وتعزيز المعايير التقنية والنوعية اللازمة للحصول على هذه العلامة الوطنية الرسمية، التي من شأنها المساهمة في تثمين المنتجات الفلاحية الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، لاسيما في مجال التصدير، تضيف بوراس، مؤكدة أن "استكمال هذه الوثائق يمثل مرحلة أساسية لجعل علامات الجودة عملية، من خلال وضع مرجعيات تقنية ونوعية ملائمة للمنتجات المعنية."

مؤشرات جغرافية تثبت منشأ المنتج والفلاحة العضوية

وقد تمت هذه العملية في إطار برنامج تسهيل دعم أولويات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والذي يرافق جهود تعزيز النظام الوطني للجودة والاعتماد وإصدار الشهادات.

ولفتت ذات المسؤولة الى أن تطبيق وسم الجودة "سيساهم في تعزيز نظام الوسم الوطني وتثمين المنتجات الفلاحية الجزائرية، استكمالا لعلامات الجودة الأخرى، لا سيما المؤشرات الجغرافية التي تثبت منشأ المنتج، والفلاحة العضوية، مع العمل تدريجيا على مواءمتها مع المرجعيات الدولية."

وبالتوازي مع وضع هذا الإطار الوطني، تعمل الجزائر على تعزيز حماية وتثمين منتجين محليين على المستوى الدولي، سبق لهما الحصول على الوسم الوطني، وهما "دقلة نور" لطولقة والتين المجفف لبني معوش.

ضمان تسويق التمور عبر منصة "سيلات" التجارية

فبخصوص "دقلة نور" لطولقة، أشارت بوراس الى أنه في إطار التعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية سيتم ضمان الحماية الدولية والمرافقة في تسويق التمور عبر منصة "سيلات" التجارية التابعة للمنظمة العالمية بحيث ستسوق باعتبارها تمورا جزائرية معترف بها تستفيد من مؤشر جغرافي وطني وتحظى بالحماية من انتحال الصفة في انتظار استكمال إجراءات اعتمادها دوليا بشكل رسمي.

وفي هذا الصدد، أشارت بوراس إلى أن وزارة الفلاحة ستشرع في إجراء إداري، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الصناعة، قصد الامتثال لأحكام وثيقة جنيف التي تنص على الحماية الدولية لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية.

"دقلة نور" تخضع لتحديث ضمن "الدستور الغذائي"

وفي السياق ذاته، خضعت "دقلة نور" لتحديث ضمن "الدستور الغذائي"، وهو المدونة الغذائية العالمية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، حيث انتقلت من تصنيف التمور الجافة إلى تصنيف التمور الطرية أو نصف الطرية، بما يتطابق مع خصائصها الحقيقية، بحيث سيعزز هذا التعديل، الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية للتمور الجزائرية، حمايتها القانونية وقيمتها في الأسواق الدولية.

التين المجفف لبني معوش.. بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية

أما فيما يخص التين المجفف لبني معوش، فقد اختارته الجزائر كمنتج ذي أولوية في إطار البرنامج العالمي لمنظمة "الفاو" الذي يحمل شعار "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية"، إلى جانب منتجات أخرى اختارتها الدول المشاركة، تضيف ذات المسؤولة.

وتهدف هذه المبادرة التي تنفذ في أزيد من 70 بلدا إلى ترقية نظم غذائية مستدامة من خلال تطوير سلاسل قيمة خضراء وتقليص استخدام المدخلات الكيميائية والحد من الآثار البيئية، حسب بوراس التي أكدت أنه يرتقب تنفيذ إجراءات تهدف إلى تحسين التسويق الدولي للتين المجفف لبني معوش وتعزيز تثمين هذا المنتج المحلي الحاصل على وسم وطني.

وتمتد مساحة زراعة التين بولاية بجاية على مساحة 7770 هكتارا، في حين يناهز حجم الإنتاج السنوي 148000 قنطار، وشهدت هذه الشعبة الفلاحية تطورا من حيث المساحة أو الإنتاج، حيث تم خلال سنتي 2024 و2025 غرس مساحة تقدر بـ25000 هكتار.

وبالنسبة لسنة 2026، تم تسطير برنامج لغرس أشجار التين، حيث تم الشروع في العملية خلال الشهر الماضي.

وأمس تم اختتام الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور، حيث تحصي الجزائر 20 مليون نخلة وأكثر من 1200 صنف، بإنتاج وطني يقدر بـ 12ر38 مليون قنطار.

وعقدت فعاليات الصالون، المنظم بقصر المعارض بالصنوبر البحري من 11 إلى 14 نوفمبر الجاري تحت شعار "تمورنا أصالة واقتصاد مستدام"، من خلال عرض مختلف أصناف التمور ومنتجاتها ومشتقاتها، إلى جانب فضاء لتبادل الخبرات واستكشاف فرص الشراكة والتسويق في الأسواق الدولية.

وتضمن البرنامج العلمي محاضرات وورشات ينشطها خبراء وباحثون وطنيون ودوليون، تناولت، على وجه الخصوص، تجربة سلطنة عمان في تلقيح النخيل باستعمال الطائرات المسيرة، وتوظيف الاستشعار عن بعد للكشف المبكر عن آفات النخيل، فضلا عن آفاق تطوير صادرات التمور الجزائرية والعربية.

كما شملت الأشغال تثمين مشتقات التمور، لاسيما إنتاج السكر السائل، ودور المرأة الريفية والغرف الفلاحية في تطوير الشعبة.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

السبت 14 نوفمبر 2026 13:56

الصالون الدولي للتمور بالجزائر/ متعاملون

اهتمام بالترويج للأصناف المحلية وطنيا ودوليا وترقية النشاطات التحويلية



الجزائر - يسعى العديد من المشاركين في الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور, المقام بقصر المعارض الصنوبر البحري, بالجزائر العاصمة, إلى الترويج لعدد من أصناف التمور الجزائرية غير المعروفة على نطاق واسع في الأسواق الدولية, وكذا تطوير نشاطات تحويل هذا المنتج الفلاحي, بالنظر إلى القيمة المضافة المحصلة.

وعلى غرار تسويق صنف دقلة "نور" الجزائرية ذات الشهرة العالمية, يبدي عدد من المصدرين اهتماما متزايدا بأصناف أخرى محلية ما من شأنه فتح آفاق جديدة أمام الفلاحين والمصدرين على حد سواء.

في هذا الصدد, أبرز سليم حدود, ممثل مؤسسة متخصصة في إنتاج وتصدير التمور بطولقة (بسكرة), دور المصدرين في البحث عن أسواق ومنافذ تسويقية جديدة للفلاحين, موضحا أن مؤسسته باشرت في عملية اقتناء التمور من المنتجين بأسعار أكثر مردودية بالنسبة للفلاحين.

وأضاف قائلا: "لقد سمحت هذه المبادرة بتثمين 12 صنفا من التمور من غير دقلة نور, على غرار دقلة نور البيضاء و تافزوين و الغرس وتوجيهها نحو أسواق آسيوية لاسيما الهند, إندونيسيا وبنغلاديش."

ومع ذلك, تبقى دقلة نور النشاط الأساسي للمؤسسة بإنتاج يتراوح بين 4000 و 5000 طن سنويا, حسب السيد حدود, الذي أشار إلى أن المؤسسة تتولى التوضيب والتصدير إلى أكثر من 30 دولة كما تملك قدرات معتبرة في مجال التخزين المبرد.

من جهتها, أبرزت حياة مناصري, ممثلة إحدى المؤسسات التي تنشط ببسكرة في مجال التصدير منذ سنة 2023, أهمية مثل هذه التظاهرات المهنية لاستكشاف أسواق جديدة, مبرزة دور الصالون (11- 14 نوفمبر) منذ طبعته الأولى في تمكين المتعاملين من بناء علاقات تجارية وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات الوطنية.

وتصدر الشركة منتجاتها على وجه الخصوص إلى الهند, فرنسا, إسبانيا وقطر, بالموازاة مع استكشاف أسواق إفريقية جديدة على غرار السنغال, فضلا عن السوقين الصينية والإندونيسية.

وتعرض المؤسسة نوعين من المنتجات: عضوية ومنتجات تقليدية (غير عضوية), موضحة أن المنتجات التقليدية تستجيب للمتطلبات الصحية للأسواق المستهدفة, كونها "تخضع لعمليات مراقبة من طرف مخابر وهيئات خارجية التي تتولى أخذ العينات وإجراء التحاليل الضرورية."

وفي سياق ذي صلة, يبرز المصدران أهمية الإجراءات المتخذة والتسهيلات التي أقرتها السلطات العمومية لمرافقة المصدرين, لاسيما الرواق الأخضر الذي يساهم في تسهيل الإجراءات الجمركية الخاصة بعمليات الشحن, إلى جانب دور الصندوق الخاص لترقية الصادرات الذي يتكفل بنسبة 50 بالمائة من تكاليف النقل الدولي للتمور, و 80 بالمائة من تكاليف المشاركة في المعارض والصالونات الدولية.

وعلاوة على التصدير, ينشط متعاملون آخرون في معالجة وتحويل التمور الموجهة إلى المصدرين حيث وبولاية عنابة, تتخصص المؤسسة التي يسيرها الياس عابد, في معالجة التمر الجاف والصلب, حيث تقوم بتزويد المصدرين بهذه المادة بعد إخضاعها لعملية الترطيب لتحسين خصائصه.

وأوضح في هذا الصدد: "نقوم بمعالجة هذه التمور التي يتم جنيها وهي جافة أو التي تسقط من النخيل لجعلها صالحة للاستهلاك, وبعد ذلك يتم توضيبها في علب بلاستيكية قبل تسليمها إلى المصدرين", مضيفا بأن هذا النوع من التمور يجد منافذ لتسويقه لاسيما في إندونيسيا, ماليزيا, الهند, بنغلاديش, ليبيا وموريتانيا.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة07

في إطار ترسيخ "دبلوماسية الجودة"

خمسة منتجات زراعية إلى بوابة الوسم الوطني والتصدير

● تتحرك الجزائر بخطى متسارعة نحو ترسيخ منظومة وطنية للوسم الزراعي، بهدف تعريف المنتجات ذات الجودة العالية ومنحها فرصا تجارية أوسع في الخارج. وفي هذا الإطار، تم الانتهاء من دفاتر الشروط الخاصة بالوسم الوطني للجودة العليا لخمسة منتجات هي: اللحوم الحمراء للأغنام والتمور والزعفران وزيت الزيتون والكسكس.

جاء الإعلان على لسان نعيمة بوراس، المديرة الفرعية المكلفة بالوسم (منح العلامات) بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، التي أوضحت أن هذه الخطوة سبقتها ورشات تقنية نظمت في سبتمبر الماضي بالجزائر العاصمة، في إطار توأمة مؤسساتية. ويعني إنجاز دفاتر الشروط أن المرجع التقني والنوعي أصبح جاهزا لجعل علامات الجودة قابلة للتطبيق. ودفتر الشروط هو وثيقة تحدد المواصفات التي يجب أن يلتزم بها المنتج للحصول على الوسم من ظروف الإنتاج إلى التعبئة والمراقبة. وحسب المصدر، فإن هذه الوثائق تمثل خطوة أساسية لتشغيل علامات الجودة وتمكين المنتجات المعنية من مراجع ملائمة لخصائصها.

وتندرج العملية في إطار برنامج "FAPP" لدعم أولويات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الذي يرافق تعزيز النظام الوطني للجودة والاعتماد والشهادة. وهذا البعد المؤسساتي مهم اقتصاديا، فالوسم لا يكون ذا قيمة تجارية إلا إذا كان مدعوما بنظام مراقبة واعتماد يمنحه المصداقية أمام المستهلك والمستورد.

ويأتي الوسم الوطني للجودة العليا ليكمل علامات الجودة الموجودة، مثل المؤشرات الجغرافية التي تربط المنتج بمنطقته الأصلية وشهادة الزراعة العضوية، وعندما يعرف المشتري أن المنتج يخضع لمواصفات واضحة ومراقبة مستقلة تقل مخاطر الغش وتزداد الثقة، وهو ما يسهل التسعير والولوج إلى الأسواق المنظمة. وتمثل فائدة الوسم في تحويل الجودة من ادعاء تسويقي إلى إشارة موثقة، وهذا يمنح المنتج الوطني قدرة أكبر على التمييز في الأسواق الخارجية ويقلل المنافسة السعرية المباشرة مع منتجات غير موسومة.

أما على مستوى الحماية الدولية، فتعد "دقلة نور" من طولقة أحد أبرز النماذج، حيث تدار المساعي في إطار تعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية "INAPI" والمنظمة العالمية للملكية الفكرية "OMPI" لتعزيز حماية المنتج من الاستيلاء على أصله ومواكبة تسويقه عبر منصة "Silat" التجارية التابعة للمنظمة.

وفي تطور مواز، تم تحديث تصنيف "دقلة نور" في "Codex Alimentarius"، المرجع الغذائي الدولي الذي تعده منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فاو "FAO" ومنظمة الصحة العالمية "WHO"، فقد أصبحت مصنفة ضمن التمور اللينة أو نصف اللينة بدلا من فئة التمور الجافة، وهو تصنيف أقرب إلى خصائصها الحقيقية. وهذا التصحيح يعزز الاعتراف بمواصفاتها ويقوي حمايتها القانونية وقيمتها التجارية دوليا. أما التينة الجافة لبني معوش، فتحظى بديناميكية ترويج مع اختيارها منتجا ذا أولوية في إطار البرنامج العالمي "OCOP" أو "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية"، الذي أطلقته "فاو" وينفذ في أكثر من 70 دولة. ويهدف البرنامج إلى تطوير سلاسل قيمة زراعية مستدامة وتقليل الاعتماد على المدخلات الكيميائية والحد من الآثار البيئية للأنظمة الغذائية.

ويمكن أن تشكل هذه المسارات رافعة لرفع القيمة المضافة للصادرات الزراعية الجزائرية، خصوصا إذا اقترنت بالحماية القانونية للاسم والتحقق من الأصل، فالوسم والمؤشر الجغرافي يحدان من تقليد المنتجات ويجعلان المنتج الجزائري أكثر جاذبية في أسواق الجودة.

حفيظ صواليلي

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة05

منصة "سيلات" لضمان الحماية الدولية ومرافقة تسويق التمور

دفاتر شروط خاصة بالوسم الوطني لـ5 منتجات فلاحية عالية الجودة

فاتح.ع/واج

تواصل الجزائر جهودها الرامية إلى التعريف بمنتجاتها الفلاحية ذات الجودة العالية وتثمينها، مع تعزيز حمايتها في الأسواق الدولية، على غرار "دقلة نور" لمنطقة طولقة والتين المجفف لبني معوش، حسب ما أفادت به مسؤولة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالوسم الوطني للمنتجات الفلاحية ذات الجودة العالية لخمسة منتجات، ويتعلق الأمر باللحوم الحمراء للأغنام، التمور، الزعفران، زيت الزيتون، الكسكسي، وفقا لما صرحت به لـ"وأج"، نعيمة بوراس، نائب مدير مكلفة بالوسم بالوزارة.

وأوضحت بوراس أنه تم تنظيم ورشات تقنية خلال شهر سبتمبر المنصرم بالجزائر العاصمة، في إطار توأمة مؤسساتية، لدراسة وتقييم دفاتر الشروط المتعلقة بهذه المنتجات.

وهدفت هذه الورشات، على وجه الخصوص، إلى دراسة وتعزيز المعايير التقنية والنوعية اللازمة للحصول على هذه العلامة الوطنية الرسمية، التي من شأنها المساهمة في تثمين المنتجات الفلاحية الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، لاسيما في مجال التصدير، تضيف بوراس، مؤكدة أن "استكمال هذه الوثائق يمثل مرحلة أساسية لجعل علامات الجودة عملية، من خلال وضع مرجعيات تقنية ونوعية ملائمة للمنتجات المعنية".

وقد تمت هذه العملية في إطار برنامج تسهيل دعم أولويات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والذي يرافق جهود تعزيز النظام الوطني للجودة والاعتماد وإصدار الشهادات.

ولفتت ذات المسؤولة إلى أن تطبيق وسم الجودة "سيساهم في تعزيز نظام الوسم الوطني وتثمين المنتجات الفلاحية الجزائرية، استكمالا لعلامات الجودة الأخرى، لاسيما المؤشرات الجغرافية التي تثبت منشأ المنتج، والفلاحة العضوية، مع العمل تدريجيا على مواءمتها مع المرجعيات الدولية".

وبالتوازي مع وضع هذا الإطار الوطني، تعمل الجزائر على تعزيز حماية وتثمين منتجين محليين على المستوى الدولي، سبق لهما الحصول على الوسم الوطني، وهما "دقلة نور" لطولقة والتين المجفف لبني معوش.

فبخصوص "دقلة نور" لطولقة، أشارت بوراس إلى أنه في إطار التعاون بين المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية سيتم ضمان الحماية الدولية والمرافقة في تسويق التمور عبر منصة "سيلات" التجارية التابعة للمنظمة العالمية، حيث ستسوق باعتبارها تمورا جزائرية معترفا بها تستفيد من مؤشر جغرافي وطني وتحظى بالحماية من انتحال الصفة في انتظار استكمال إجراءات اعتمادها دوليا بشكل رسمي.

وفي هذا الصدد، أشارت بوراس إلى أن وزارة الفلاحة ستشرع في إجراء إداري، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الصناعة، قصد الامتثال لأحكام وثيقة جنيف التي تنص على الحماية الدولية لتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية.

وفي السياق ذاته، خضعت "دقلة نور" لتحديث ضمن "الدستور الغذائي"، وهو المدونة الغذائية العالمية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، حيث انتقلت من تصنيف التمور الجافة إلى تصنيف التمور الطرية أو نصف الطرية، بما يتطابق مع خصائصها الحقيقية، بحيث سيعزز هذا التعديل، الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية للتمور الجزائرية، حمايتها القانونية وقيمتها في الأسواق الدولية.

أما فيما يخص التين المجفف لبني معوش، فقد اختارته الجزائر كمنتج ذي أولوية في إطار البرنامج العالمي لمنظمة "الفاو" الذي يحمل شعار "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية"، إلى جانب منتجات أخرى اختارتها الدول المشاركة، تضيف ذات المسؤولة.

الأسواق و الاقتصاد الفلاحـي
Markets and Agricultural Economy

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
14/11/202614:19

الاتحاد العربي لمنتجي ومصنعي التمور يقترح إطلاق مشروع استثماري مشترك

الجزائر مرشحة لاحتضان مقر شركة عربية لإنتاج سكر التمور

بقلم:سارة.ن



برز مقترح إنشاء شركة عربية متخصصة في إنتاج سكر التمر والصناعات الغذائية المرتبطة به، يكون مقرها الدائم في الجزائر، كأحد أبرز المشاريع المطروحة لتعزيز التعاون العربي في مجال تثمين التمور وتوسيع آفاق تحويلها إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

وأبرز الأمين العام للاتحاد، كمال الدين أحمد الفار، في تصريح له على هامش فعاليات الصالون الدولي للتمور الذي اختتمت أشغاله امس السبت أهمية تجسيد مشاريع مشتركة بين الدول العربية في مجال تحويل التمور، مقترحا إنشاء "شركة عربية متخصصة في إنتاج سكر التمر والصناعات الغذائية"، في إطار الاستغلال الأمثل للتمور وتعزيز استخدامها في الصناعات التحويلية.

وأوضح أن سكر التمر يعد من المنتجات التي يمكن استعمالها في العديد من الصناعات الغذائية والصيدلانية، مضيفا أن الشركة التي يدعو الاتحاد إليها "يكون مقرها الدائم بالجزائر، على أن يتوسع نشاطها مستقبلا ليشمل مختلف الدول العربية."

وذكر أن الدول العربية تستورد كميات كبيرة من السكر السائل من الخارج، في الوقت الذي يمكن فيه الاستفادة من التمور المتوفرة بالمنطقة لإنتاج هذا النوع من السكر وتطوير الصناعات القائمة عليه، بما يسمح برفع القيمة الاقتصادية لهذا المنتوج.

ونوه ذات المتحدث بجودة التمور الجزائرية، مشيرا إلى أن الجزائر وتتوفر على أصناف ذات جودة عالية، على غرار دقلة نور، التي تحظى بإقبال واسع في الأسواق الدولية.

وأشار مسؤول الاتحاد العربي في هذا السياق إلى أهمية رفع صادرات التمور الجزائرية، بما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال تحسين الإنتاج وتطوير عمليات التحويل والتصنيع، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ويساهم في زيادة مداخيل المنتجين.

ومن بين التقنيات التي تم التطرق إليها خلال هذا اللقاء، الزراعة النسيجية التي تسمح بإكثار أشجار النخيل في وقت أقصر مقارنة بالطرق التقليدية، إلى جانب استعمال الطائرات المسيرة في تلقيح النخيل، فضلا عن استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد للكشف المبكر عن الأمراض والآفات التي تصيب أشجار النخيل.

ويهدف الصالون الدولي للتمور المقام بقصر المعارض (الصنوبر البحري) إلى إبراز الأهمية الاقتصادية لشعبة التمور والتعريف بتنوع الأصناف الجزائرية، إلى جانب مناقشة الصعوبات التي تواجه تطويرها واقتراح الحلول الكفيلة بترقيتها، فضلا عن تشجيع الصناعة التحويلية وتوسيع تسويق التمور ومشتقاتها في الأسواق الدولية.

وشارك في هذه التظاهرة (11- 14 نوفمبر) والمنظمة من طرف الغرفة الوطنية للفلاحة تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، أكثر من 234 عارضا وطنيا وأجنبيا، يمثلون منتجين ومحولين ومصدرين وحرفيين وتعاونيات وهيئات مهنية وبحثية. كما تشارك في هذه الطبعة المقامة تحت شعار "تمورنا أصالة واقتصاد مستدام"، بمشاركة عارضين من ثماني دول، هي العراق وسلطنة عمان وتونس وليبيا ومصر وموريتانيا وتركيا والصين.

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :04

من "دقلة نور" إلى "تافزوين" و"الغرس"..

تمور الجزائر تبحث عن أسواق جديدة

تتجه أنظار المتعاملين في شعبة التمور إلى ما وراء «دقلة نور». فخلال الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور، المقام من 11 إلى 14 نوفمبر بقصر المعارض «الصنوبر البحري» بالجزائر العاصمة، يسعى مشاركون إلى الترويج لأصناف جزائرية غير معروفة على نطاق واسع دوليا، وإلى تطوير نشاطات التحويل، بالنظر إلى القيمة المضافة المحصلة.

•س. إبراهيم



أوضح سليم حدود، ممثل مؤسسة لإنتاج وتصدير التمور بطولقة (بسكرة)، أن مؤسسته باشرت اقتناء التمور من المنتجين بأسعار أكثر مردودية لهم، ما سمح بتثمين 12 صنفا من غير «دقلة نور»، منها «دقلة نور البيضاء» و«تافزوين» و«الغرس»، وتوجيهها نحو الهند وإندونيسيا وبنغلاديش. ومع ذلك تبقى «دقلة نور» النشاط الأساسي للمؤسسة، بإنتاج بين 4000 و5000 طن سنويا، وتصدره إلى أكثر من 30 دولة، وتملك قدرات معتبرة في التخزين المبرد.

دعم عمومي للمصدرين

أشاد المصدرون بتسهيلات السلطات، وفي مقدمتها «الرواق الأخضر» الذي يسهل الإجراءات الجمركية للشحن، والصندوق الخاص لترقية الصادرات الذي يتكفل بـ50 بالمائة من تكاليف النقل الدولي للتمور و80 بالمائة من تكاليف المشاركة في المعارض الدولية.

مقترح عربي لسكر التمر

دعا الاتحاد العربي لمنتجي ومصنعي التمور إلى تعاون عربي في الإنتاج والتحويل. واقترح أمينه العام، كمال الدين أحمد الفار، إنشاء «شركة عربية متخصصة في إنتاج سكر التمر والصناعات الغذائية» يكون مقرها الدائم بالجزائر. وأوضح أن الدول العربية تستورد كميات كبيرة من السكر السائل، في حين بإمكانها إنتاجه من تمورها. وتناول اللقاء تقنيات حديثة، منها الزراعة النسيجية والطائرات المسيرة في تلقيح النخيل والاستشعار عن بعد للكشف المبكر عن الأمراض.

خبراء: التصدير ثقافة قبل أن يكون مبيعات

في ندوة «آفاق وفرص تصدير التمور»، شدد الخبير شكيب بوبلزة على إدماج ثقافة التصدير في استراتيجية الشركات، وعلى انتظام الجودة والحصول على الشهادات، ورأى أن الصادرات يجب ألا تقتصر على بيع الفائض. وأبرز دور البنوك والجمارك والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (كاجاكس) في تأمين العمليات، وأوصى بتعاونيات فلاحية تدعمها الدولة لتوحيد الوسائل وتسهيل المشاركة في المعارض، مع تفضيل المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى.

وقال الخبير علي باي ناصري إن تنمية الصادرات خارج المحروقات تحد كبير، وإن صادرات التمور بلغت نحو 98 مليون دولار سنة 2025. وأوضح أن المزايا الضريبية وإمكانية التجمع في تعاونيات تدعم التصدير، وأن تطوير السكك الحديدية بين الشمال والجنوب سيخفض التكاليف اللوجستية.

234 عارضا

تنظم الغرفة الوطنية للفلاحة الصالون تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، بمشاركة أكثر من 234 عارضا من بينهم عارضون من العراق وعمان وتونس وليبيا ومصر وموريتانيا وتركيا والصين، تحت شعار «تمورنا أصالة واقتصاد مستدام».

السبت 14 نوفمبر,2026 18:30

خطة ماتي.. الجزائر تحدد أولوياتها الاقتصادية أمام إيطاليا



أكرم مسعود







14.9مليار دولار من المبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا خلال 2025، وفائض تجاري جزائري يقارب 6.8 مليارات دولار، في وقت تتجه فيه الشراكة الثنائية نحو توسيع الاستثمارات الإنتاجية خارج المحروقات، من خلال مشروع فلاحي صناعي بقيمة 420 مليون يورو في تيميمون، ومشاريع للهيدروجين والكهرباء والتكوين. وتصدرت هذه الملفات أعمال منتدى "منهج ماتي 2026" المنعقد في روما يومي 12 و13 نوفمبر، حيث عرضت الجزائر أولوياتها الاقتصادية للمرحلة المقبلة، مع التركيز على تطوير الصناعة المحلية ونقل التكنولوجيا وربط الاستثمارات الأجنبية بسلاسل الإنتاج والتصدير.

وتكشف بنية المبادلات الثنائية عن أهمية هذا التحول، إذ بلغت الصادرات الجزائرية إلى إيطاليا نحو 10.84 مليارات دولار خلال 2025، مقابل واردات بقيمة 4.05 مليارات دولار، بينما استحوذت المحروقات على 96.7% من إجمالي المبيعات الجزائرية للسوق الإيطالية. وتعني هذه الأرقام أن الفائض التجاري المسجل لصالح الجزائر يستند أساسًا إلى صادرات الطاقة، في حين **تتجه المشاريع الجديدة إلى تنويع قاعدة الإنتاج وتوسيع المبادلات في القطاعات الفلاحية والصناعية والتكنولوجية.**

وفي هذا السياق، أكد سفير الجزائر لدى إيطاليا، محمد خليفي، خلال مشاركته في المنتدى الذي نظمته مؤسسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية «إنريكو ماتي»، أن الجزائر تسعى إلى الانتقال من التعاون القائم على المبادلات التجارية إلى شراكة استثمارية توفر قدرات إنتاجية جديدة داخل البلاد. وحدد السفير الاستثمار المنتج ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتعزيز القدرات الصناعية المحلية باعتبارها أولويات التعاون، مشددًا على ضرورة أن تنعكس خطة ماتي في مشاريع ذات نتائج اقتصادية واجتماعية قابلة للقياس.

كما تأتي هذه التوجهات حسب ما نقلته وكالة نوفا الإيطالية امتدادًا للتفاهمات التي جرى التوصل إليها خلال القمة الحكومية الجزائرية الإيطالية الخامسة، المنعقدة في روما يوم 23 جويلية 2025، والتي وسعت مجالات التعاون لتشمل الطاقة والفلاحة والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكوين. كما تعزز المسار خلال زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني إلى الجزائر في مارس 2026، التي تناولت متابعة الشراكة الاقتصادية والطاقوية وفرص الاستثمار.

هذا ويشكل تطوير القاعدة الصناعية محورًا مهمًا في المرحلة المقبلة، خاصة مع إدراج مؤسسات جزائرية تنشط في الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والأنابيب ضمن برنامج منتدى روما. فقد خُصصت جلسة يوم 13 نوفمبر لعرض فرص التعاون في الجزائر، بمشاركة مرتقبة لممثلين عن مجمع "سيدار" والمؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية "ENCC" وشركة "ألفابايب". إلى جانب مؤسسات إيطالية مهتمة بالشراكات الصناعية.

وتفتح هذه المشاركة مجالًا لبحث مشاريع تتعلق بالتجهيزات الصناعية والهياكل المعدنية والأنابيب والخدمات المرتبطة بالطاقة والبنية التحتية. غير أن البرنامج المعلن للمنتدى لا يتضمن، في حد ذاته، عقودًا جديدة مؤكدة لهذه المؤسسات، وإنما يحدد قطاعات وفرصًا مطروحة للنقاش بين المتعاملين الاقتصاديين.

مشروع "BF El Djazair" بتيميمون

وفي القطاع الفلاحي، تتقدم الشراكة الجزائرية الإيطالية من خلال مشروع "BF El Djazair" بتيميمون، الذي تبلغ قيمته الاستثمارية المعلنة نحو 420 مليون يورو، على مساحة إجمالية قدرها 36 ألف هكتار. وتملك المجموعة الإيطالية "BF" حصة 51% من الشركة المختلطة، مقابل 49% للصندوق الوطني للاستثمار الجزائري، في مشروع يجمع بين الإنتاج الزراعي والتحويل الغذائي والتخزين.

كما يستهدف المشروع تطوير زراعة القمح الصلب والبقوليات والذرة، مع تجهيز نحو 24 ألف هكتار للإنتاج بصورة تدريجية، وإنشاء منظومة تشمل الري والمكننة والتخزين وصناعة العجائن. كما تتضمن التقديرات الأولية توفير أكثر من 6700 منصب عمل مباشر وغير مباشر، منها ما يزيد على 1560 منصبًا مباشرًا، عند تقدم مختلف مراحل الاستثمار.

وبعد توقيع الاتفاق الإطاري في جويلية 2024، انتقل المشروع إلى التنفيذ الميداني. حيث شهد ماي 2026 انطلاق أول عملية حصاد للقمح على مساحة 1600 هكتار. وفي سبتمبر الماضي، أكد المدير العام للشركة المختلطة، برونو سانتوريللي، تقدم التحضيرات للحملة الزراعية الثانية المبرمجة خلال أكتوبر، بالتوازي مع تطوير شبكات الري والتجهيزات الزراعية ومنشآت التخزين.

هذا ويُنتظر أن تتحدد مساهمة المشروع في تقليص الواردات الزراعية وفق المساحات التي تدخل الإنتاج فعليًا، والمردودية المحققة للهكتار، وتكاليف الري والطاقة والتحويل. ولذلك لا تعني المساحة الإجمالية البالغة 36 ألف هكتار أن كامل المشروع دخل مرحلة الاستغلال، كما أن قيمة الاستثمار المعلنة لا تمثل بالضرورة المبالغ المصروفة حتى الآن.

إيطاليا سوقًا رئيسية للغاز الجزائري

أما في مجال الطاقة، فتظل إيطاليا سوقًا رئيسية للغاز الجزائري، مع استمرار التعاون بين سوناطراك وشركة "إيني". وتظهر البيانات المالية للمجموعة الإيطالية ارتفاع مشترياتها من الغاز الجزائري، بما فيه الغاز الطبيعي المسال، إلى 7.16 مليارات متر مكعب خلال النصف الأول من 2026، مقابل 5.88 مليارات متر مكعب خلال الفترة نفسها من 2025، بزيادة قدرها 1.28 مليار متر مكعب، تعادل 21.8%.

ومثلت الكميات الجزائرية نحو 28.8% من إجمالي مشتريات الغاز لدى الشركات التابعة المجمعة لـ"إيني"، البالغة 24.90 مليار متر مكعب خلال الأشهر الستة الأولى من السنة. وتؤكد هذه البيانات أهمية الجزائر في محفظة إمدادات الشركة، دون أن تعبر بالضرورة عن حصة الجزائر من إجمالي واردات إيطاليا، التي تشمل مشترين وموردين آخرين.

وبموازاة الإمدادات التقليدية، تتجه الشراكة نحو تطوير ممر "SoutH2 Corridor" للهيدروجين المتجدد. الذي يستهدف ربط شمال إفريقيا بالأسواق الأوروبية عبر تونس وإيطاليا والنمسا وألمانيا. ويبلغ الطول المخطط للممر نحو 3300 كيلومتر، بطاقة نقل مستقبلية تصل إلى أربعة ملايين طن سنويًا، مع الاعتماد على إعادة توظيف أكثر من 65% من شبكات الأنابيب القائمة.

وفي الأول من أكتوبر 2026، وقعت الدول الخمس المعنية طإعلان الجزائر" لدعم تطوير المشروع وتنسيق الجوانب التنظيمية والتقنية والتمويلية، بمساهمة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو". وتتمثل المرحلة المقبلة في استكمال الدراسات والاتفاقيات التجارية وتأمين الاستثمارات الضرورية لإنتاج الهيدروجين ونقله، إذ لا تمثل الطاقة المستهدفة للممر حجمًا فعليًا للصادرات الجزائرية في الوقت الراهن.

ويتصل هذا المسار بمشروع الربط الكهربائي البحري بين الجزائر وإيطاليا، الذي يجري تطوير دراساته في إطار التعاون بين سوناطراك وسونلغاز و«إيني»، استنادًا إلى مذكرة التفاهم الموقعة في جويلية 2024. ويستهدف المشروع دراسة إمكانات نقل الكهرباء منخفضة الانبعاثات، خصوصًا المنتجة من المصادر المتجددة، نحو الأسواق الأوروبية، مع استمرار تقييم جدواه التقنية والاقتصادية والمالية.

ويتيح الجمع بين مشاريع الغاز والهيدروجين والكهرباء توسيع مجالات التعاون الطاقوي، لكن مستويات تقدمها تختلف؛ فإمدادات الغاز تمثل نشاطًا تجاريًا قائمًا، بينما يتطلب ممر الهيدروجين والربط الكهربائي استكمال ترتيبات التمويل والإنجاز والتشغيل قبل تحقيق عائدات تصديرية.

مركز التميز «إنريكو ماتي» بسيدي بلعباس

وفي مجال نقل التكنولوجيا، تتضمن الشراكة إنشاء مركز التميز «إنريكو ماتي» بسيدي بلعباس، المخصص للتكوين والبحث والابتكار في القطاع الفلاحي، مع فتح برامجه أمام متدربين وباحثين من دول إفريقية أخرى. وقد أطر المركز قانونيًا بموجب مرسوم رئاسي صدر في ماي 2026، استنادًا إلى مذكرة التفاهم الجزائرية الإيطالية الموقعة في جويلية 2025.

ويستهدف المركز دعم التكوين المتخصص في الإنتاج الزراعي والتقنيات الحديثة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يسمح بتطوير الكفاءات اللازمة للمشاريع الفلاحية والصناعية. ويأتي هذا التوجه في وقت تتطلب فيه الاستثمارات الزراعية الكبرى تجهيزات متطورة للري والمكننة والصيانة والتحويل، إلى جانب مهارات تقنية قادرة على تشغيلها.

وخلال المنتدى، أكد المسؤول بوزارة الخارجية الإيطالية فابريتسيو لوباسو ضرورة ربط التعاون الاقتصادي بمشاريع عملية بدل الاكتفاء بتوقيع مذكرات التفاهم، مشددًا على أهمية توفير الأدوات المالية والتكنولوجية المناسبة لأولويات الدول الإفريقية. ويتقاطع هذا الموقف مع تصريحات السفير محمد خليفي بشأن قياس نتائج خطة ماتي بحجم الاستثمارات المنفذة والقدرات الإنتاجية التي توفرها.

وتعكس المشاريع المطروحة اختلاف مراحل تطور الشراكة الجزائرية الإيطالية؛ إذ دخل مشروع تيميمون مرحلة الإنتاج الزراعي الأولي، بينما تستمر التجارة الغازية بعقود وإمدادات قائمة، في حين تتقدم مشاريع الهيدروجين والربط الكهربائي والتكوين وفق مسارات تقنية ومؤسساتية مستقلة.

وبالنسبة إلى الجزائر، يتمثل الرهان الاقتصادي المباشر في زيادة حصة المنتجات المصنعة والزراعية ضمن صادراتها إلى إيطاليا، واستقطاب استثمارات صناعية توفر التكنولوجيا ومناصب العمل، إلى جانب توسيع الاستفادة من موقعها في شبكات الطاقة المتوسطية. أما قياس نتائج هذه المرحلة فسيعتمد على قيمة الاستثمارات المنجزة فعليًا، والكميات المنتجة والمصدرة، ونسبة الإدماج المحلي، ومدى انتقال المشاريع المعلنة إلى التشغيل التجاري.

الإسهامات
Contributions

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

السبت 14 نوفمبر 2026 19:06

شعبة التمور

للجزائر كل المقومات لإعطاء دفع جديد للإنتاج وتعزيز مكانة المنتوج الوطني دوليا /خبراء/



الجزائر- أبرز خبراء في الاقتصاد والفلاحة, اليوم السبت, التطور الملحوظ الذي تعرفه شعبة التمور في الجزائر في السنوات الأخيرة, سواء من حيث المساحات المزروعة أو الإنتاج والجودة, وهذا في ظل توفر كل المقومات التي تسمح بإعطاء دفع جديد لهذا المنتوج وتعزيز مكانته في الأسواق العالمية.

وفي ختام الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور الذي أقيم بقصر المعارض (الجزائر العاصمة), أوضح الخبير الفلاحي, مصطفى بناوي, في تصريح لواج, أن تطور شعبة التمور في الجزائر يعود أساسا إلى البرامج العمومية التي ساهمت في السنوات الأخيرة في الانتقال من نظام الواحات التقليدي إلى فلاحة استثمارية وعصرية قائمة على استغلال مستثمرات واسعة.

وأشار إلى أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة لزيادة إنتاجها, ما يفتح أمامها آفاقا واعدة لتعزيز موقعها في السوق الدولية, لا سيما مع تنامي الطلب على التمور الجزائرية في عدد من الأسواق الأوروبية والأمريكية والعربية وفي العديد من الدول الآسيوية.

وأرجع المتحدث تطور الشعبة إلى مرافقة المنتجين, لا سيما تسهيل الحصول على العقار الفلاحي وتوفير الكهرباء والطرقات والمسالك الفلاحية, فضلا عن دعم حفر الآبار وإنجاز شبكات السقي واقتناء الشتلات ذات النوعية الجيدة, مبرزا التسهيلات التي تم توفيرها للمنتجين في مجال اللوجستيك كتوفير غرف التبريد من خلال صيغ تمويل مدعمة, الأمر الذي سمح بتسهيل تسويق المنتوج.

بدوره, اعتبر الخبير الاقتصادي, عبد القادر سليماني, أن شعبة التمور تمثل ثروة اقتصادية وغذائية تتجاوز النشاط الزراعي التقليدي, نظرا لمساهمتها في توفير مناصب الشغل ودعم النشاط الاقتصادي بولايات الجنوب, فضلا عن دورها في تعزيز الأمن الغذائي وفتح آفاق أوسع للصادرات الفلاحية.

وأضاف أن الجزائر تتوفر على مقومات تنافسية هامة, وفي مقدمتها وفرة الإنتاج وتعدد الأصناف وجودتها, لا سيما دقلة نور التي تحظى بمكانة متميزة في الأسواق الدولية, مبرزا ضرورة تعزيز الصناعات التحويلية واستغلال بعض الأصناف, إلى جانب تطوير القدرات في مجال التخزين والتبريد والتوضيب والتسويق الدولي.

وبخصوص التصدير, أشار المتحدث إلى أن صادرات التمور الجزائرية في تزايد مستمر من سنة لأخرى, مع وجود هامش معتبر لرفع مساهمة الشعبة في الصادرات خارج المحروقات وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية.

من جهته, أكد الخبير لعلا بوخالفة أن المؤهلات الطبيعية والمناخية للجزائر تسمح بتحقيق المزيد من التطور لهذا الفرع, عبر توسيع المساحات المستغلة, مبرزا أهمية التنوع الصنفي الذي تزخر به الجزائر وفي مقدمته دقلة نور الأكثر طلبا في العالم والغرس والدقلة البيضاء وتافزوين, إلى جانب أصناف أخرى يمكن تثمينها في الصناعات التحويلية ومشتقات التمور ذات القيمة التجارية المعتبرة.

وشدد الخبير على ضرورة تعزيز الجانب التجاري والتسويقي, داعيا إلى تبني استراتيجية فعالة للترويج للمنتوج الوطني وتوسيع أسواقه الخارجية بما يسمح برفع الصادرات.

للإشارة, فقد شهدت الطبعة الرابعة للصالون, المنظمة من طرف الغرفة الوطنية للفلاحة, تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري, مشاركة 234 عارضا وطنيا وأجنبيا يمثلون منتجين ومحولين ومصدرين وحرفيين وتعاونيات وهيئات مهنية وبحثية.

كما شهدت التظاهرة المقامة تحت شعار "تمورنا أصالة واقتصاد مستدام" مشاركة عارضين من ثماني دول هي العراق وسلطنة عمان وتونس وليبيا ومصر وموريتانيا وتركيا والصين.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

تنقلها 450 شاحنة إلى الأسواق الوطنية

الوادي: انطلاق موسم جني البطاطس في 20 نوفمبر

كشف والي الوادي، العربي بهلول، بأن انطلاق موسم جني منتوج البطاطس يبدأ في حدود 20 نوفمبر من الشهر الجاري، على أن تنقلها 450 شاحنة إلى الأسواق الوطنية، ما من شأنه تعزيز وفرة هذه المادة بالأسواق الوطنية من جهة، والحفاظ على استقرار أسعارها من جهة أخرى.



القسم المحلي

وأشار والي الوادي بشأن تموين الأسواق الوطنية بمنتوج البطاطس، إلى "أنه مع انطلاق موسم جني محصول البطاطس، تغادر حوالي 450 شاحنة يوميا من حقول ومزارع ولاية الوادي محملة بالبطاطس متجهة إلى باقي الأسواق الوطنية، مع معدل الحمولة الواحدة الذي يقدر بنحو مائة (100) قنطار".

من جهته، أبرز رئيس الغرفة الفلاحية، جلول عثماني، أن إنتاج البطاطس يتجاوز الضعف في ذروة الجني، من 15 ديسمبر إلى 15 جانفي، وهو إنتاج كفيل بتحقيق اكتفاء بالأسواق الوطنية إلى غاية شهر فيفري.

وبالمناسبة، أعرب العديد من المهنيين عن ارتياحهم لقرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بشأن استحداث هيئة تتولى تسيير الفائض الذي ينتجه الفلاحون من المنتوجات الواسعة الاستهلاك، من خلال شراء كميات من المنتجين للتخزين وتوجيهها كمخزون استراتيجي، مبرزين أهميتها في دعم الفلاحين وتعزيز وفرة المنتوجات وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

إنتاج أزيد من 16 مليون قنطار من البطاطس سنويا

ويقدر إنتاج ولاية الوادي من البطاطس بأزيد من 16 مليون قنطار سنويا موزعة على موسمين، البطاطس غير الموسمية التي يقدر إنتاجها بأزيد من 12 مليون قنطار، والبطاطس الموسمية التي يقدر إنتاجها بأزيد 8ر3 مليون قنطار، حسب معطيات المصالح الفلاحية.

وتقدر المساحة المزروعة نسبة 35 بالمائة من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية المزروعة المستغلة، والمقدرة بنحو 100 ألف هكتار، علما أن هذا الصنف من البطاطس يزرع في النصف الثاني من شهر أوت إلى غاية النصف الثاني من شهر سبتمبر، باستثناء البطاطس التي تسقى بتقنية التقطير التي تستمر غراستها إلى غاية النصف الأول من شهر أكتوبر، فيما تبدأ عملية الجني ابتداء من النصف الثاني لشهر نوفمبر إلى غاية النصف الأول من شهر فيفري، كما تم شرحه.

ويقدر إنتاج البطاطس الموسمية التي تزرع خلال النصف الثاني من شهر جانفي إلى غاية النصف الأول من شهر مارس، وتحصد ابتداء من النصف الثاني من شهر ماي إلى غاية نهاية شهر جويلية، 3.8 مليون قنطار، وتتربع على مساحة تقدر بـ11 ألف هكتار، وهي تمثل نسبة 31 بالمائة من المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة البطاطس.

وتنتشر زراعة البطاطس بنسب متفاوتة في أغلب أقاليم بلديات الولاية، لاسيما البلديات التسعة (9) ذات الطابع الفلاحي (المقرن وحاسي خليفة والطريفاوي والرقيبة والدبيلة وورماس وأميه ونسة ووادي العلندة والنخلة)، وهي البلديات التي تتوفر على مناطق زراعية شاسعة ذات قدرات إنتاجية عالية في إنتاج هذه المادة الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

وتحتل ولاية الوادي خلال السنوات الأخيرة، الصدارة وطنيا في إنتاج محصول البطاطس، بمساهمة تتراوح بين 40 و60 بالمائة من المنتوج الوطني، وهو يمثل 60 بالمائة من قيمة الإنتاج النباتي المحلي.

الفلاحية
الفلاحية ديزاد..يومية وطنية متخصصة
14/11/2026 12:10

غليزان:

منظومة لليقظة الصحية النباتية لحماية المحاصيل الكبرى

بقلم:م.م

في إطار تعزيز إجراءات الوقاية وحماية المحاصيل الكبرى من المخاطر الصحية النباتية، احتضنت مديرية المصالح الفلاحية لولاية غليزان، اجتماعاً تنسيقياً خُصص لمتابعة نشاط خلية السهر على الصحة النباتية الخاصة بالمحاصيل الكبرى، بمشاركة ممثلين عن عدد من الهيئات والمؤسسات المتدخلة في القطاع الفلاحي.
وترأس الاجتماع رئيس مصلحة المفتشية البيطرية والصحة النباتية، بحضور ممثلي المحطة الجهوية للمعهد الوطني لحماية النباتات بمستغانم، والمخبر الجهوي للمعهد الوطني للبحث الزراعي بالحمادنة، إلى جانب المخبر الجهوي للمعهد الوطني لمراقبة الشتلات وتصديقها بتيارت.
كما شارك في اللقاء ممثلو تعاونيات الحبوب والبقول الجافة بوادي رهيو وغليزان، ورئيس الغرفة الفلاحية، ورئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني، فضلاً عن إطارات مديرية المصالح الفلاحية.
ويندرج هذا اللقاء ضمن مساعي تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال الصحة النباتية، وتوحيد الجهود الرامية إلى تحسين آليات المراقبة واليقظة، بما يسمح بمتابعة الوضع الصحي للمحاصيل الكبرى والتعامل مع المخاطر التي قد تؤثر في نموها وسلامتها ومردوديتها.
وتكتسي مشاركة مؤسسات البحث والمخابر المتخصصة أهمية في دعم المتابعة التقنية، بالنظر إلى دورها في توفير الخبرة العلمية والمساهمة في تشخيص المشكلات الصحية التي قد تصيب النباتات، فضلاً عن أهمية الرقابة على الشتلات والبذور والمدخلات الزراعية في الوقاية من انتقال بعض الآفات والأمراض.
كما يعكس إشراك تعاونيات الحبوب والبقول الجافة والغرفة الفلاحية أهمية الربط بين الهيئات التقنية والمؤسسات المهنية والفلاحين، باعتبار أن فعالية منظومة الصحة النباتية ترتبط بمدى سرعة تبادل المعلومات ورصد المؤشرات الميدانية والتدخل الوقائي عند الحاجة.
وتشكل المحاصيل الكبرى، وفي مقدمتها الحبوب والبقول الجافة، أحد المكونات الأساسية للإنتاج الزراعي، ما يجعل حمايتها من الآفات والأمراض النباتية ضرورة للحفاظ على المردودية وتقليص الخسائر المحتملة، خصوصاً خلال المراحل الحساسة من المسار الزراعي.

14/11/2026 14:25

وزير الطاقة يشدد على احترام آجال الإنجاز ومتابعة احتياجات كبار مستهلكي الغاز

تعليمات بتسريع ربط مشاريع «بلدنا» و«سيفيتال» و«بونيفيتشي فيراريزي»

بقلم:مولود.م

وجّه وزير الطاقة والطاقات المتجددة، مراد عجال، تعليمات تقضي بتسريع وتيرة تنفيذ مشاريع ربط المجمعات الاستثمارية الكبرى «بلدنا» و«سيفيتال» و«بونيفيتشي فيراريزي» بشبكات الطاقة، مع ضرورة ضمان المتابعة المنتظمة لتقدم الأشغال واحترام الآجال المحددة، بما يسمح بتوفير الظروف الضرورية لدخول هذه المشاريع حيز الاستغلال وفق البرامج المسطرة.
وجاءت هذه التوجيهات خلال اجتماع لجنة التنسيق المنعقد بمقر الوزارة، الخميس، والذي خُصص لدراسة عدد من الملفات المرتبطة بقطاع الطاقة، إلى جانب استعراض حصيلة نشاطات مجمع سونلغاز خلال الثلاثي الثالث من سنة 2026، حسبما أفاد به بيان للوزارة.
وشكل ملف ربط المشاريع الاستثمارية الكبرى بشبكات الطاقة أحد المحاور الرئيسية للاجتماع، بالنظر إلى أهمية توفير الكهرباء والغاز باعتبارهما من المتطلبات الأساسية لإنجاز المشاريع الصناعية والفلاحية الكبرى وتشغيل منشآتها.
وفي هذا الإطار، ركز اللقاء على ضرورة تسريع الإجراءات والأشغال المرتبطة بربط مجمعات «بلدنا» و«سيفيتال» و«بونيفيتشي فيراريزي»، مع تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات والهيئات المعنية.
ويكتسي هذا الملف أهمية بالنظر إلى طبيعة المشاريع المعنية وتنوع أنشطتها، وما تتطلبه من احتياجات طاقوية منتظمة لضمان استمرارية الإنتاج وتحقيق الأهداف الاستثمارية المعلنة.
وتطرق الاجتماع أيضاً إلى وضعية كبار مستهلكي الغاز، حيث جرى بحث الجهود المبذولة لضمان التكفل باحتياجاتهم ومتابعة ظروف تموينهم، في سياق يتطلب تحسين التخطيط وتقدير الطلب المستقبلي على هذه المادة الطاقوية.
وفي ختام الاجتماع، شدد مراد عجال على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات التابعة للقطاع، وتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع، مع الالتزام بالآجال المحددة وتحسين الأداء، بما يضمن التكفل الفعّال بالملفات المطروحة ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

السبت 14 نوفمبر 2026 17:43

أدرار

اتباع المسارات التقنية لإنجاح الزراعات الكبرى للقمح

أدرار- أبرز مشاركون في أشغال لقاء دراسي نظم اليوم السبت بالمدرسة العليا للفلاحة الصحراوية بأدرار ضرورة اتباع المسارات التقنية لإنجاح الزراعات الكبرى للقمح.

وخلال هذا اللقاء, الذي أطره أساتذة وباحثون من المدرسة ومن معاهد تقنية فلاحية حول زراعة القمح بالمناطق الصحراوية بين التحديات والرهانات من أجل أمن غذائي وزراعة مستدامة, تم التطرق إلى مختلف التدابير التقنية الكفيلة بتنمية زراعة المحاصيل الكبرى من القمح من خلال الحرص على دراسة نوعية التربة والمياه وانتقاء البذور والاستعمال الصحيح لمختلف أنواع الأسمدة.

ويهدف اللقاء إلى التعريف بمختلف التحديات التي تميز زراعة القمح بالمناطق الصحراوية واستعراض أحدث الحلول العلمية والتقنية لمواجهتها بما يمكن من تحقيق إنتاج وفير ومردودية عالية وجودة في النوعية, حسبما أوضحه رئيس اللقاء, الدكتور برباش محمد رامي.

من جانبه أشار التقني في دعم البحث بمحطة التجارب والأبحاث الزراعية بأدرار إلى أهمية تثمين عدد من الأصناف المحلية من بذور القمح الواحاتي من خلال العمل على تصنيفها ضمن الدليل الوطني لأصناف بذور القمح واعتمادها في زراعة الحبوب بالمساحات الكبرى نظرا لإنتاجيتها العالية وخصائصها الغذائية المتميزة.

وقد أعرب طلبة المدرسة العليا للفلاحة الصحراوية عن استفادتهم من المداخلات القيمة التي قدمها المؤطرون سيما فيما يتعلق بالطرق التقنية الحديثة لمسار الزراعات الكبرى للقمح والحبوب عموما بالمناطق الصحراوية كمحاصيل استراتيجية تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي.

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 07

بعد اكتشاف بؤرة للإصابة بوباء الحمى القلاعية

غلق أسواق الماشيـــة بأم البواقـــي

اتخذ والي أم البواقي، بن عبد الله شايب الدور، نهاية الأسبوع المنقضي، قرارا يقضي بالغلق المؤقت لأسواق الماشية، مع اتخاذ جملة من الاحتياطات والتدابير الوقائية إلى إشعار آخر، بعد ظهور بؤرة بها حالات مؤكدة للإصابة بوباء الحمى القلاعية على مستوى إحدى مشاتي مدينة سيقوس.

وتم التأكيد في ذات القرارعلى المنع الصارم لكل تنقلات الحيوانات الحساسة، باستثناء تلك الموجهة نحو المذابح بموجب شهادة تنقل صحية تسلمها المصالح البيطرية، وأشارت المادة الثالثة إلى وجوب التوقيف الفوري لعمليات التلقيح الاصطناعي في جميع المستثمرات الفلاحية بالولاية، أما المادة الرابعة فحرصت على الدعوة لمباشرة اتخاذ إجراءات الذبح الصحي للحيوانات المصابة في البؤرة المؤكدة.

مدير المصالح الفلاحية لولاية أم البواقي شنة شعبان وفي تصريحه أمس للنصر، أوضح بأن القرار الولائي يدخل اليوم الأحد حيز التنفيذ، أين سيشمل أسواق الماشية بأم البواقي، خاصة منها سوقي عين مليلة وعين البيضاء الجهويين اللذين يستقطبان الماشية والأبقار من مختلف ولايات الشرق، ناهيك عن الأسواق الصغيرة على غرار أم البواقي وعين كرشة وسوق نعمان وعين فكرون وفكيرينة وأضاف المتحدث بأنه تم تفعيل القرار القديم المحرر السنة الماضية، في انتظار استقدام اللقاحات لهذا الصنف الجديد للوباء، والذي سبق وأن ظهر بولايات باتنة وسطيف وميلة وقسنطينة.

وعن صلاحية القرار الولائي، أشار مدير المصالح الفلاحية، بأن القرار سينفذ حتى يتم التحكم في الوباء، والقرار سيكون لفترة معينة إذا عرفت استقرار الحالات، كما سيتم فتح الأسواق من جديد وإذا لم تستقر الحالة الوبائية سيتواصل الغلق حتى تاريخ لاحق.

أحمد ذيب

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forestry and rural development

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
12:06 14/11/2026

التوجه نحو إعداد مخطط استباقي يضبط مهام القطاعات وإمكانات التدخل

عنابة تقيّم حصيلة مكافحة حرائق الغابات وتستعد لموسم 2027

بقلم:حبيبة.ر




في إطار التحضير المبكر لموسم الوقاية من حرائق الغابات لسنة 2027، احتضن مقر محافظة الغابات لولاية عنابة، اجتماعاً تنسيقياً خُصّص لتقييم حصيلة حملة مكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية لسنة 2026، والوقوف على أبرز النتائج المسجلة والصعوبات التي رافقت تنفيذها، تمهيداً لاتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الجاهزية خلال الموسم المقبل.

وجرى الاجتماع تحت توجيهات والي الولاية وإشراف محافظة الغابات، حيث شكل مناسبة لمراجعة التدخلات المنفذة خلال حملة 2026، وتحديد النقائص المسجلة، إلى جانب بحث سبل تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة في الوقاية من الحرائق ومكافحتها.

وشكل إعداد مخطط استباقي متكامل لموسم 2027 أحد المحاور الرئيسية للاجتماع، من خلال اعتماد مقاربة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الغابية والفلاحية بولاية عنابة، وتراعي طبيعة المخاطر التي قد تهدد الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية خلال الفترات التي ترتفع فيها احتمالات اندلاع الحرائق.

ويرتكز هذا التوجه على تحديد مهام ومسؤوليات كل قطاع بدقة، وضبط آليات التدخل المشترك، بما يسمح بتفادي تداخل الصلاحيات وتحسين سرعة الاستجابة عند تسجيل أي بؤرة حريق. كما يتطلب توفير الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية، وتوزيعها بما يتناسب مع طبيعة المناطق المعرضة للخطر واحتياجات التدخل الميداني.

وتبرز أهمية التحضير المبكر في كون مكافحة الحرائق لا تقتصر على عمليات الإطفاء بعد اندلاع النيران، بل تشمل أيضاً التخطيط المسبق وتحديد الأولويات وتنسيق جهود مختلف المصالح، فضلاً عن الاستعداد اللوجستي وتوفير الوسائل الضرورية للتدخل في الوقت المناسب.

كما يسمح تقييم الحملة السابقة باستخلاص الدروس من التجربة الميدانية، والوقوف على الصعوبات التي واجهت الفرق المتدخلة، والعمل على تداركها قبل بداية الموسم المقبل، بما يعزز فعالية التدخلات ويحد من انتشار النيران واتساع رقعة الأضرار.

ويأتي هذا الاجتماع في سياق الجهود الرامية إلى ترسيخ العمل التشاركي بين مختلف القطاعات، بالنظر إلى أن حرائق الغابات لا تهدد الأشجار والغطاء النباتي والتنوع البيولوجي فحسب، بل قد تمتد آثارها إلى الأراضي الفلاحية والمحاصيل الزراعية والممتلكات، فضلاً عن المخاطر التي يمكن أن تشكلها على سلامة السكان.